Dengê Kurdistan
صوت كوردستان

يصدرها پارتي ديموقراطي كوردستان- سوريا
الديموقراطية لسورية والحكم الذاتي لكردستان سورية
العدد32 / 2004

==========

pdks@kurdayeti.net www.kurdayeti.net
DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn
KifF, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

==========

بيان استنكار
للهجمتين الإرهابيتين الإجراميتين في أربيل

السيد مسعود البارزاني
رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني
السيد جلال الطالباني
رئيس الإتحاد الوطني الكردستاني
السادة قادة الشعب الكردي في كردستان العراق في البرلمان والحكومة والأحزاب...

في الوقت الذي يحتفل العالم الإسلامي بأول يوم من أيام عيد الأضحى المبارك ومن ضمنه شعب كوردستان الذي اعتاد أن يزور أبناؤه مقرات أحزابه المختلفة لتقديم التهاني لزعمائه وقادته الذين يعملون من أجل تحقيق طموحاته الوطنية العادلة ويحرصون على أمنه واستقراره، فقد قامت جهات غادرة باعتدائين شرسين على الفرع الثاني للحزب الديموقراطي الكردستاني والمركز الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني حيث أودى هجومها الإجرامي بحياة عدد كبير من المواطنين وفي مقدمتهم قادة بارزون في كلا الحزبين اللذين عملا بكل ما لديهما من قوة من أجل قيام عراق ديموقراطي تعددي حر وفيدرالي على أنقاض النظام الدموي البعثي البائد، تنعم فيه الشعوب العراقية كلها بحقوقها العادلة ومن بينها شعب كوردستان العراق الذي يطمح إلى نيل فيدرالية ضمن حدود العراق الوطنية وفي ظل دستور يضمن حياة مشتركة في الحرية والديموقراطية والسلام للجميع.

ونحن إذ نتوجه بتعازينا القلبية إلى قيادتي الحزبين المناضلين، **الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني** وعوائل الشهداء الذين سقطوا بالإرهاب الوحشي وكذلك الجرحى وعوائلهم وإلى كل أبناء وبنات كوردستان الذين تعتبرهذه الهجمات الوحشية في يوم عيد الأضحى غدرا بهم جميعا ومحاولة يائسة لتأجيج نار الفتنة في العراق كله، ندعو كل القيادات الكردية إلى مزيد من الحذر واليقظة وتغليب مصلحة الأمة الكردية على المصالح الحزبية الضيقة وتحقيق تضامن وتلاحم أقوى فيما بينها والاستفادة من الأخطاء الأمنية وعدم السماح بتمريرالمخططات العدوانية للجهات المجرمة التي تعمل على ضرب ما حققه الشعب الكردي في جنوب كوردستان من انجازات عظيمة منذ انتفاضة 1991 المباركة ومرورا بإسقاط النظام البعثي المجرم وإلى الآن. ولا يخفى على أحد من القادة الأكراد أن أمتهم الكردية كلها مستهدفة وأن أعداءهم يتعاونون فيما بينهم على سحق طموحاتها الوطنية المشروعة، بدءا بساحة كوردستان العراق.

إن الرد القوي على هذا الإرهاب الكبير هو بوحدة القوى الكردية على كافة الأصعدة، بالتقارب بين مختلف الأطراف السياسية وغير السياسية الكردستانية على مستوى كردستان كلها، وعلى مستوى المنظمات العاملة في الخارج، وقبل كل شيء بمزيد من الحرية وأوسع نطاق للديموقراطية وبتعزيز حقوق الإنسان في كردستان، لأن في هذا خوف كبير

www.arsivakurdi.org

لأعداء أمتنا وبهذا وحده يمكن لنا أن نكسب مزيدا من الأصدقاء ونقهر تحالف الأعداء ضدنا.

إن قافلة شهداء الأمة الكردية تزداد عظمة وإجلالا بضحايا هاتين العمليتين الإرهابيتين الإجراميتين من كبار قادة شعبنا الكردي في جنوب كردستان، ولكن ثمن الحرية باهظ، والأمة الكردية مستعدة لتقديم الثمن.

2004/2/1

اللجنة القيادية

للحزب الديموقراطي الكردستاني - سوريا

بيان بمناسبة عيد الأضحى المبارك

أتوجه بإسم حزبنا، **الحزب الديموقراطي الكردستاني – سوريا** إلى الشعب السوري كافة بعربه وأكراده وأقلياته القومية والدينية الأخرى بأسمى التهاني القلبية، راجيا من المولى القدير أن يعيد هذا اليوم المبارك عليه كل عام بالخير واليمن والسعادة للجميع في وطن حر تعددي حديث ، متكافىء ومتضامن على جميع الأصعدة.

إن حزبنا ومنذ تأسيسه عام 1957 قد ناضل من أجل سورية ديموقراطية تتسع لكل السوريين من مختلف الانتماءات والأصول والاتجاهات، بغض النظر عن الجنس والدين واللغة والعنصر، ومن أجل انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الكردي في كردستان سوريا، إلا أن السياسة العنصرية الرعناء والمعادية للوجود القومي الكردي من طرف الشريحة السياسية الحاكمة في البلاد آنذاك قد قامت بحملات اعتقال واسعة بين أبناء الشعب الكردي فزجت بقادة الحزب في المعتقلات الرهيبة وبخاصة سجن المزة العسكري بدمشق الذي فاقت شهرته في التعذيب آنذاك على كل معتقلات الدول الدكتاتورية الأخرى، وتعرض قادة حزبنا إلى معاملة لا تليق بالبشر، وذلك لمجرد أنهم أكراد طالبوا بحقوق شعبهم بالطرق السلمية الديموقراطية.

تعرض حزبنا إلى مختلف أشكال القمع العنصري وبخاصة بعد وصول **حزب البعث العربي الاشتراكي** إلى السلطة عام 1963، ومن جراء ذلك فقد دب الانشقاق في صفوفه وازداد وضعه الداخلي تشتتا وخطورة بحيث تمكن النظام القائم من توجيه ضربة قوية للحركة الوطنية الكردية بتصفية القادة المتشبثين بالفكر القومي الكردي الأصيل بدفع من توشحوا بأردية آيديولوجية تمكنوا بها من تقسيم الحركة إلى اتجاهين متعارضين، في حين أنها بدأت كحركة قومية متماسكة وذات أهداف قومية غيرطبقية. ولا بد من التذكيرهنا أنه كان للحكومة السورية وأجهزة القمع البعثية المختلفة دورهام في تفتيت وشل الحركة الوطنية الكردية لسنين طويلة مستخدمة سلاح **"اليسار واليمين"** ومستغلا شعار" **التلاحم الأخوي بين الشعبين العربي والكردي"** الذي رفعته الحركة الوطنية الكردية، وما إلى هنالك من لافتات لم يؤمن بها النظام نفسه في يوم من الأيام ولم يسع أبدا إلى إنجازها على أرض الواقع السوري. وبات التسابق على نيل رضا النظام والتزلف إليه والتقرب منه سياسة مفضلة لدى أهم قطاعات الحركة الكردية رغم استمراره في تنفيذ المشاريع العنصرية الحاقدة ضد الوجود القومي الكردي في سوريا، وبخاصة بعد الأحداث الدموية التي جرت في البلاد وكادت تتحول إلى حرب أهلية شاملة بسبب الصراع الطائفي الذي استعرأواره منذ أواسط السبعينات في القرن المنصرم.

وفي ظل استمرار السياسة المعادية للشعب الكردي في كردستان سوريا من قبل نظام البعث الحاكم وجبهته **"الوطنية التقدمية!"** التي لا تزال تلعب لعبة الظل للنظام على مسرح الأراكوز، تكاثرعدد التنظيمات الكردية بسبب الانشقاقات المتتالية التي اتخذ بعضها سمة آيديولوجية غير واقعية وبعضها الآخر كان لأسباب تنظيمية غير جادة، وكذلك الفشل الذريع للقيادات الكردية في تحقيق أي هدف معلن للحركة التي تقودها وتمثلها، مما أخفى عن عيون الشعب السوري حقيقة ما قام به النظام من مشاريع إجرامية بحق الشعب

www.asiyakurd.org

الكردي من تعريب شامل ومنع للثقافة الكردية وتهجير وتشريد وجلب للعرب إلى المناطق الكردية وإسكانهم في قرى نموذجية وتبعيث للشباب الكردي ، وكذلك توسيع دائرة الهجرة الكردية إلى الدول الأوربية لتقليص عددهم السكاني في البلاد.

وتحت ضغط الأحداث المتتالية فقد دعت الأحزاب والمنظمات الكردية المختلفة إلى إقامة تحالف ديموقراطي فيما بينها، يحفظها من التصفية السياسية التامة ويعيد لها مواقعها المنهارة بين صفوف الشعب الكردي، إلا أن فكرة التحالف لم تنجح بدليل قيام جبهة إلى جانبها وانسحاب بعض الأطراف من التحالف أوالجبهة لأسباب عديدة. في حين أن الحكومة لم تخطو أي خطوة باتجاه الحركة الكردية، بل عملت باستمرار على تسعير خلافاتها واستغلالها لمآربها العدوانية بهدف تنفيذ كل مشاريعها العنصرية بحق الوجود القومي الكردي في سوريا، كما أن الخلافات الأساسية ضمن التحالف أوالجبهة لم تحل مطلقا، ومن أهمها الموقف من السلطة الحاكمة ووعودها المعسولة لأطراف كردية معينة، إضافة إلى موقف أطراف التحالف والجبهة من العمل الكردستاني عامة والموقف تجاه أحزاب كردستان العراق خاصة.

ولذلك كان لابد من إيجاد مخرج من المأزق الكبير للحركة الوطنية الكردية السورية، فجاء مشروع إعادة إحياء **بارتي ديموقراطي كوردستاني - سوريا** في أواخرالتسعينات على أسس عصرية ومن منطلق أن النظام الحاكم في سورية قد فشل في كسب ثقة الشعب السوري عامة والشعب الكردي خاصة وأنه غير قابل للإصلاح أو الترميم أو الترقيع ولا بد من استبداله بنظام ديموقراطي تعددي يضمن الحريات السياسية ويصون حقوق الإنسان ويضمن للشعب الكردي حقه الكامل في إدارة نفسه بنفسه على قاعدة الحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة الوطنية السورية وتثبيت ذلك في الدستور.

لقد تضمنت معظم المذكرات المرفوعة من قبل أطراف الحركة الوطنية الكردية إلى المسؤولين في الحكم، على انفراد أو بالاشتراك، النقاط المدونة أدناه كمطالب عامة، ولكن الحكم لم يلتفت - مع الاسف – إلى هذه المطالب ولم يعرها أذنا صاغية، بل تمادى في سياسته الشوفينية الحاقدة على الشعب الكردي واستهان على الدوام بمطالب الشعب السوري في الحرية والديموقراطية وصون حقوق الإنسان. وهي:

1- إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين في سورية عامة، والمعتقلين الأكراد منهم خاصة والكشف عن مصير المختفين قسرا.

2- رفع كل القيود عن حركة المجتمع المدني، وإفساح المجال أمام المنتديات لتتطور إلى حركة سياسية ديموقراطية معارضة، تساهم في نقل البلاد سلميا إلى مجتمع تعددي حديث، وإطلاق سراح رموزها المعتقلين.

3- إلغاء كافة المشاريع العنصرية المطبقة بحق الشعب الكردي وتعويض المتضررين من جرائها، ورفع القيود والموانع أمام تمتع الشعب الكردي في سورية بحقوقه القومية العادلة.

4- السماح بعودة عشرات آلاف المنفيين قسرا من سورية والكف عن محاسبة ومساءلة العائدين منهم إلى الوطن سياسيا، حتى تستفيد البلاد من عودتهم ويستفيد هؤلاء من عودتهم بحيث يفضلون البقاء في الوطن على العيش في المهاجر.

إلا أن الظروف الدولية التي نجمت بعد انهيار المعسكر الشيوعي ورائدته الاتحاد السوفييتي، وتشكل نظام عالمي جديد على أساس العولمة والتوسع الشامل للمعسكرالرأسمالي صوب الشرق، وما تولد بعد ذلك من بؤر خطيرة للإرهاب الدولي الذي استهدف الداخل الأمريكي والمصالح الحيوية لأمريكا في مختلف أنحاء العالم ، قد ساهم بشكل مباشر في استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية في

www.arsivakurdi.org

محاولة للقضاء على الإرهاب من خلال إسقاط الأنظمة التي تراها مساهمة في تعزيز العمل الإرهابي أو دعمه والدول التي تملك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي قد تقع تلك الأسلحة المدمرة في أيدي الإرهابيين الذين لن يتوانوا عن استخدامها ضد أمريكا ومصالحها في العالم. وهذا ما دفع الأمريكان على لسان رئيسها الحالي إلى الاعتراف بأن مساندتهم للأنظمة الدكتاتورية قد أعاق تكون مجتمعات ديموقراطية، وبخاصة في الشرق الأوسط وساهم بقوة في خلق بؤر لنمو أجيال جديدة من الناقمين على السياسة الأمريكية الذين يقعون في شباك المنظمات الإرهابية التي تستغل العواطف الدينية لديهم والأخطاء الشنيعة للأنظمة المستبدة بهم.

في مثل هذه الأوضاع بدا أن العمل الانفرادي غير مجد، وأن العمل ضمن قوقعة الحركة القومية غير قادر على التأثير في سياسة النظام القائم في البلاد، لذا كان لا بد من البحث عن حلفاء سوريين ديموقراطيين يؤمنون بالحريات السياسية والعمل الديموقراطي وبحق الشعب الكردي في كردستان سوريا كثاني قومية بعد القومية العربية، ويؤمنون أيضا بأن حضارة مجتمع ما تقاس بحماية أقلياته الدينية والعرقية وأن حل كل المشاكل العالقة مع الجيران مرهون بالحوار السلمي، إضافة إلى قضية الديموقراطية والحرية في سوريا وتحديث النظام المالي والاقتصادي في البلاد هي القضية التي يجب الاهتمام بها أكثر من أي قضية أخرى في هذه المرحلة، وكذلك يجب الانسحاب دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية، والبحث عن حل سلمي وجاد لاستعادة الجولان المحتل، قبل الانتقال إلى أي قضية عربية أخرى، لايستطيع السوريون حلها دون حل مشاكلهم الداخلية قبل ذاك. فتقدم حزبنا بمشروع لاقامة **"التحالف من أجل سورية ديموقراطية"**، هذا المشروع الذي سرعان ما لقي صدى رحبا من أوساط سورية ديموقراطية وعزز قبوله من نظرة حزبنا وقراءته الجيدة للواقع السوري. ولم يمض إلا وقت قصير حتى ظهر **"التحالف الديموقراطي السوري"** الذي تمكن من عقد مؤتمر واشنطن عام 2003 ومؤتمر بروكسل في الشهرالأول من 2004 وبالتالي لينتقل موضوع **"البديل الثالث"** الذي تبناه التحالف إلى مستوى عال من الاهتمام الإعلامي والسياسي في أوساط سورية وأوروبية وأمريكية هامة.

إن حزبنا الذي يؤيد مطالب الحركة الكردية ومنظمات حقوق الإنسان في سوريا من إفراج عن المعتقلين وإلغاء لقانون الطوارىء وإفساح مجال أمام حركة المجتمع المدني ورفع الغبن والمشاريع الاستثنائية عن كاهل شعبنا الكردي، وما إلى هنالك من مطالب ديموقراطية عادلة، إلا أنه واثق من أن النظام القائم عاجز عن تلبية هذه المطالب وغير مستعد لاجراء الإصلاح السياسي الجذري لأن مصالح الفئات الحاكمة تكمن في إبقاء النظام على حاله، وما شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية إلا أقنعة زائفة لاقطاعية عسكرية مستبدة ومستعدة لأن تحكم بالحديد والنار ومستعدة في الوقت ذاته للقيام بتنازلات كبيرة للقوى الخارجية من أجل البقاء على سدة الحكم.

وعليه لا بد من توجيه النداءات والمذكرات إلى الشعب السوري لا إلى النظام الفاشل في تحقيق أي هدف سياسي أو اقتصادي للبلاد، ولا بد من الربط الوثيق بين استبدال النظام الشمولي القائم بنظام ديموقراطي حديث، كما أن تأمين الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي بما فيه حق الحكم الذاتي له مرتبط ارتباطا وثيقا بقضية تحقيق الديموقراطية وإقامة المجتمع الحر والحديث الذي تصان فيه حقوق الإنسان وفق المعاييرالمنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من مقررات واتفاقيات وشروح توضيحية.

وعلى حزبنا الآن، بعد أن قام بتوضيح الخطوط العامة لسياسته السورية على أساس الالتزام بثوابت الحركة الوطنية الكردية أن يقوي من الجبهة الداخلية الكردية وتنظيم دورالأكراد في النضال التحالفي السوري، وذلك بفتح الحوار الهادىء والطويل الأمد بين مختلف فصائل الحركة وبين قوى الشعب الكردي للتوصل معا إلى صيغ متقدمة من النضال المشترك على أساس تعزيزهذه الخطوط الأساسية التي نرى

www.arsivakurd.org

فيها خير الشعب السوري عامة والشعب الكردي خاصة. ومن أجل إعادة ترتيب صحيح وسليم للبيت الكردي داخل المجتمع السوري الطامح إلى الحرية والديموقراطية وإلى صون حقيقي لحقوق الإنسان وبناء البيت السوري المتكافل المتضامن الذي يحقق لشعبه الأمن الغذائي والصحي والعيش الكريم والسلام الاجتماعي والتقدم والازدهار على أساس من التفاهم والتناغم بين مختلف الاتجاهات والآيديولوجيات والمذاهب والطوائف والأديان والقوميات.

2004/1/31

الدكتور توفيق حمدوش
رئيس اللجنة القيادية
للحزب الديموقراطي الكردستاني - سوريا

○○○○

إعلان بروكسل

أيها السوريون

بعد ثلاث سنوات على الحكم "الجديد" لم يعد السوريون يترقبون ... فاليوم مثل الأمس الابن مثل الأب والمحصلة واحدة قمع وفقر وترويع وهزيمة ... يهزم السوري في لقمة عيشه في صحته في عقله ووعيه في أمنه النفسي وكرامته وتحقيق ذاته .
ورغم أن سوء الحال السياسي وعقم وهزال الطبقة السياسية هو الأساس فيما وصل إليه الواقع السوري من انسداد آفاق واحباط وهزيمة وتردي، يحرم السوريون من حقهم في السياسة وتفرض عليهم الوصاية وتمنع عنهم المواطنة ويحولون إلى رعايا وقصر.

لذلك أمسى العالم السوري استثناء ... عالم يسوده الصمت ويسكنه الخوف ... السوريون فيه مستلبون مجردون من حريتهم وشخصيتهم ... منتهكة حقوقهم ومشوهة ذاكرتهم ... ممنوعة عنهم تطلعاتهم ومنهوبة منهم أحلامهم. وصار لذلك أيضا الوجود السوري برمته مهددا بالعزلة ثم بالتلاشي.

أبدا ... قرر السوريون أن يضعوا حدا لذلك خصوصا بعد أن تيقنوا أن الوعد بإصلاح الخلل الهيكلي العميق الذي يعانيه واقعهم قد ثبت تهافته وهشهشته وفوقيته، وأن التغيّر أو الإصلاح لا تصوغه وتقوم به طبقة سياسية معطلة البنية ومعوقة، تتناقض مصالحها مع أي تغير حقيقي يتم الافراج من خلاله عن إرادة السوري المنتهكة وتصاغ عبره هويته التي تعكس ماهيته المستندة إلى حقائق لا إلى أساطير وأوهام .

لذلك بدأت قوى المعارضة الجديدة تعيد النظر بأسلوب عملها المعارض، رغبة بتفعيله وإضفاء العقلانية على بعده السياسي، وكان هاما أن تقذف بتابوات الموقف السياسي في سوريا وقراءاته الجوهرانية جانبا، في الوقت الذي تغيرت فيه الأطر النوعية للسياسة على المستوى الدولي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واعتداءات الحادي عشر من سبتمبر وبعد الحرب على العراق واسقاط نظامه القمعي تلك التغيرات التي ساهمت إلى حد كبير في تغيير جوهري في موضوع وشكل العلاقات الدولية .

ولأن النظام أيضا لم يستطع أن يعي الدرس ويستجيب لمقتضيات الواقع السياسي الجديد ولم يكترث لنداءات قوى المعارضة السياسية التي ما فتأت تطالب بالانفتاح على الشعب وإلغاء القوانين العرفية وإطلاق السجناء السياسيين وإغلاق ملف معتقلي الرأي وإقرار التعددية السياسية وإرساء قيم المواطنة والقانون والاعتراف بالطابع التعددي الإثني والثقافي للشعب السوري وإزالة كافة أشكال التمييز الثقافي والماهوي المطبقة بحق الشعوب السورية (الكردية – الآشورية – السريانية – الكلدانية – الأرمنية – الشركسية – والتركمانية) وإيقاف مظاهر القسر العربي على الهوية السورية ... فقد قررت فصائل المعارضة السورية الجديدة، وبعد التأكد من استحالة التغيير بالاستناد إلى عوامل اللعبة الاجتماعية والسياسية السورية الصرفة، توحيد جهودها وادخال عناصر فعل جديدة في العمل

www.alsivakurdi.org

المعارض السوري لا تغير من جوهر داخلية التغير وسوريته وتوائم في الوقت نفسه طابع العقلانية السياسية التي قررت أن تنتهجه هذه القوى والذي ينتهك معايير الخطابات القومية واليسارية والإسلامية السياسية التي لطالما شكلت محرمات أضيفت إلى مساحة المحرمات والمقدسات الكبيرة المميز للفكر والتراث والسياسة في الفضاء السوري وغير الخاضعة للقراءة والمراجعة والتساؤل والنقد.

ولقد كان مؤتمر واشنطن الخطوة الأولى والتأسيسية نحو بلورة تيار ديمقراطي علماني معارض يجد في التراث الديمقراطي الليبرالي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرجعيته الأساسية الفكرية والسياسية ويموضع السياسة والموقف السياسي في إحداثياتها الزمانية والمكانية، ويتعامل مع الوطن كونه تحقيق لذات وجوهر الإنسان الفرد وتعبير حديث عن هوية مجتمع متجانس تستوعب صراعاته وتنسجم فعالياته وتأمن له الكفاية والعدالة والتحقق.

وقد انبنت مقررات المؤتمر على اعتبار ووفقا لثوابت ومبادئ وتحددت بالتزامات وتعهدات.
الاعتبار
نظام الحكم في سورية نظام فاقد للشرعية ولا يمتلك أي أساس قانوني أو أخلاقي أو موضوعي..
- فالنظام فرض نفسه على الواقع السوري باقتناصه السلطة السياسية متوسلا القوة والعنف وبانقلاب عسكري (بالنظر إلى النظام الحالي كونه استمرار لنظام انقلاب 16 تشرين الثاني 1970) كان تتويجا لصراعات حادة وتصفيات دموية في الوسطين السياسي والعسكري، تم إقصاء كل القوى السياسية وقوى المجتمع المدني بموجبه وما ترتب عليه وما الاستفتاءات والإجراءات التجميلية التي واظب النظام على اعتمادها (الدستور – الجبهة الوطنية التقدمية – مجلس الشعب – الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية) إلا تغطية لعدم الاحتكام الحقيقي إلى صناديق الاقتراع وتقنيعا وتحجيبا لاستبداده وانتهاكه للسيادة العليا للشعب السوري.

- اخفاقه في كل المهام الوطنية المناطة بالسلطة السياسية التي تتبدى في تشويه الحقيقة السورية بحذف المضامين الاثرائية للهوية السورية على تعدد أطيافها، عدم القدرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي والانتقالي بالمجتمع من عصبية العائلة والقبيلة والطائفة إلى الحقل الاجتماعي التعاقدي الذي يخلق شعورا بوحدة الإرادة والغاية والمصير ويولد إحساسا جديدا بالهوية والانتماء الحقيقي والأولي للوطن السوري، الفشل في الحفاظ على تمام الأرض السورية والعجز عن استرجاع الجولان المحتل والضعف الفادح في الدفاع عن الكرامة والسيادة الوطنيين، تهديد القيم الجمهورية وإرساء مبدأ مشوه في الوراثة السياسية للسطلة، الإساءة للعلاقات التاريخية السورية - اللبنانية(تطبيق القرار الذي ينص على خروج كافة القوات الأجنبية من لبنان)، الانهيار الاقتصادي وانتشار الفقر واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، استشراء الفساد وتحوله إلى عمود فقري في هيكل الحياة العامة السورية، التضخم الديموغرافي المخيف والتلوث البيئي والفوضى العمراني، عدم ملاءمة بنيته لمهام التغير والإصلاح وثبات عجزه عن القيام بهما.

الثوابت والمبادئ

1 - الجمهورية السورية وطن موحد متعدد القوميات والثقافات تسكنه الشعوب (العربية والكردية الآشورية والسريانية والكلدانية والأرمنية والشركسية والتركمانية وغيرها) وتحفظ حقوقها وفق المرجعيات الدولية المتعلقة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من اتفاقات دولية حول الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ولجميعها الحق في إضفاء طابعها وثقافتها على الشخصية السورية.

2 - العلمانية المنفتحة بما تعنيه من فصل الروحي عن الزمني والديني عن السياسي وبما تطلقه من قيم مرجعيتها العقل والعلم وبما تفرضه من مساواة وتسامح على المستوى السياسي والاجتماعي وبما تضمنه من حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر (وذلك لانفتاحها) هي المنظومة القيمية المؤسسة لمبدأ الدولة الحديثة ... دولة المواطنة.

www.asiyakurd.org

-3 الديمقراطية التي تتأسس على مبدأي الحرية والمساواة والديمقراطية بوصفها منهجا ضروريا لتحقيق التعايش السلمي والمشاركة السياسية والديمقراطية التي تكرس سيادة الشعب وتضمن الحريات العامة وتشرع التعددية السياسية والثقافية وتأمن التداول السلمي للسلطة هي الجو العام والضرورة الملحة التي يجب أن تسم الوجود السوري بها بحيث تنساب إلى الوعي الجماعي وتتأسس في الشخصية السورية، يقدم لها دستور عصري يفصل بين السلطات ويؤكد مبدأ سيادة القانون والاحتكام إلى الشعب ويشرع مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات ويمنح الفرد السوري حصانة تحترم ذاتيته وتطلق إبداعه.

4 - العنف في جميع أشكال التعبير السيساسية قصور في وعي السياسة وسوء في فهم جدواها. إن حظر المنظمات التي تتبنى العنف أو تروج له هو تكريس لرفض اللجوء إلى العنف ودعوة للاحتكام إلى الحوار. للعنف أسبابه الثقافية والسياسية والاقتصادية إن العمل على معالجتها هو الطريق الأمثل لتجفيف منابعه، واجتثاث جذوره ومسبباته.

5- الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي صراع سياسي ينتهي عن طريق الحوار وبتحقيق السلام العادل والانسحاب من الجولان السوري المحتل وبالتالي القبول بها كدولة طبيعية .

6 - مبدأ سيادة الدولة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو المبدأ الذي يصوب الأداء السياسي الإقليمي ويؤسس لعلاقات ثنائية ومتعددة سليمة ومتزنة .

تعهدات والتزامات

يلتزم التحالف:

-1 بتبني السلم ونبذ العنف في أساليب عملها ووسائلها .

-2 استقلال إرادتها وحركتها عن أي جهة خارجية .

-3 بالحفاظ على جوهر البعد الداخلي لعملية التغيير في سوريا وعدم الدعوة للتدخل العسكري الأجنبي في سوريا .

-4 بتوظيف الإرادة الدولية لدمقرطة المنطقة (خصوصا بعد خطاب الرئيس بوش الأخير الذي اعترف بخطأ السياسة الأميركية السابقة التي ساندت الدكتاتوريات في المنطقة وتجاهلت الشعوب) في عملية التغير دون الاخلال بالفقرة الثالثة من الالتزامات عبر استقطاب الدعم السياسي والاخلاقي والمعنوي للدول الديمقراطية .

وقد أقر المؤتمر:

-1 رفع شعار إسقاط نظام الدكتاتورية في سوريا من أجل تحرير السياسة وإطلاق الديمقراطية، واعتباره هدفا أساسيا فرضته حالة الاستعصاء التي يعيشها الواقع السوري نتيجة لممانعة النظام لأي تغيير في الاتجاه الصحيح.

-2 العمل وفق ما يوجهه الاعتبار وتشكله الثوابت وتضبطه الالتزامات يقتضي أن يعتمد التحالف أدوات سياسية تتخذ من العصيان المدني المرجع الأساسي لأسلوب عمله المعارض، وسوف تبدأ خطواته العملية مباشرة بعد إنهاء أعمال المؤتمر

وإذ ينهي المؤتمر أعماله :

-

شيد بقوى المعارضة السورية التي قاومت سلميا عنف النظام وقمعه وتحدت محاولة كسره للإرادة السورية وتركيعها، ويدعو تلك القوى أن تحشد جهودها وتوظف خبرتها في عملية التغير التي ستكون المدخل الوحيد لسوريا الجديدة.

www.arsivalkurd.org

- **يناشد المجتمع الدولي والقوى الديمقراطية في العالم مساندة السوريين في عملية التغير باتجاه الديمقراطية، التي تساهم في إحلال السلم وتحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان على المستوى الدول.**

○○○○

الطريق الطويل إلى الديموقراطية في الشرق الأوسط

جان كورد – ألمانيا

في الحقيقة إن الديموقراطيات الليبرالية في الغرب لم تترسخ إلا في القرن العشرين، وبعد أن مرت عليها نكبات عنيفة وتعرضت لهزات قوية، سواء في أمريكا حيث الحرب الأهلية الدموية أو في أوروبا حيث النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والدكتاتورية العسكرية في اسبانيا واليونان وكذلك الدكتاتورية الشيوعية في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما...

وفي رأي العالم الأمريكي للشؤون السياسية (**ليبست**) فإن الديموقراطيات الليبرالية في العالم الغربي قد احتاجت إلى فترة زمنية طويلة جدا لتأخذ شكلها الحالي، وقد أضطرت لأن تتجاوز أربع أزمات اجتماعية(1) قوية قبل التوصل إلى طريق لحل مشاكلها المستعصية بأسلوب سلمي كما نراه الآن. والأزمات الأربع التي اعترضت طريق الديموقراطيات الليبرالية
هي:

- النزاعات الدينية
- الكفاح من أجل الوحدة الوطنية
- الامتيازات الخاصة بالطبقات السائدة والمكرسة قانونيا
- اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع

وعليه فإن عدد الدول التي يمكن اعتبارها بحق دولا ديموقراطية من مجموع الدول المسجلة لدى الأمم المتحدة قليل، إذ أن الديموقراطية الليبرالية تتحقق أولا بالمساواة أمام القانون لكل الأفراد، وبتسخير النظام السياسي لخدمة الفرد والمجتمع، حيث أن هذا هو جوهر النظام الديموقراطي حسب رأي البروفيسور دكتور **كورت شيل** الألماني، وأن من أولى مهام النظام الديموقراطي حماية الفرد من استبداد الأكثرية بشكل قانوني...

عرف العالم الانجليزي **هوبيس** الاستبداد في القرن السابع عشر بأنه سوء استخدام السلطة. ولذا فإن الديموقراطيات الليبرالية ، إلى جانب سماحها للمعارضة بمراقبة السلطة الحاكمة قد أقامت حدودا لتجاوزات السلطة من خلال إنشاء محكمة دستورية عليا تراقب الفعاليات السلطوية وتحمي المجتمع والفرد من تجاوزات الأكثرية التي تمارس الحكم أو الأقلية التي تراقبها وتنافسها، وخروقات الطرفين المتنازعين للدستور، ولذا يمكن القول بأن هذه الديموقراطيات معقدة بسبب كثرة القوانين المانعة لاستغلال السلطة من قبل الحاكم.

وفي حين استعصت مشكلة التفاوت الطبقي وامتيازات الفئات السائدة ولا تزال غير محلولة حتى الآن، فإن الديموقراطيات الغربية قد حلت مشكلة النزاعات الدينية الطويلة الأمد إلى حد كبير بأن جعلت الدولة لا دينية (علمانية!) ، أو كما هو الحال في أمريكا حيث تعتبر كل الأديان في نظر المشرع تعبيرا متشابها بصور مختلفة عن عبادة الخالق المشترك للجميع، فيقبلها كلها دون استثناء، في حين أن للدين دور كبير خارج الديموقراطيات الغربية في مجمل الحراك السياسي للمجتمع أو للنظام السائد ويتم تسخيره بشكل مؤسف في كثير من الأحيان لتلميع صورة النظام أو تقديسه أو تفسير تصرفاته الخارقة تفسيرا مقبولا لأذهان وقلوب المواطنين، فلد تم استغلال الدين بشكل صارخ مثلا من قبل النظامين العراقي والايراني أثناء حربهما المدمرة التي كلفت أكثر من مليون قتيل ومئات الألوف من المشوهين والمقعدين من رعاياهما المسلمين على طرفي خط النار ومليارات من أموال الشعبين المتجاورين. وهذا ما نراه اليوم أيضا في كل من اسرائيل وإيران، ففي

www.arsivakurdi.org

اسرائيل تتمكن مجموعات دينية متطرفة من التأثير بقوة في النظام الديموقراطي ومن تأجيج الأزمات فيه وإجباره على اتخاذ مواقف راديكالية حادة تجاه ما تعتبره هذه المجموعات أخطارا على وجودها، وفي إيران تعرقل المرجعية الدينية المحافظة كل المحاولات الإصلاحية التي من شأنها إذا ما تحققت أن تفسح المجال لتمتع الشعوب الإيرانية بمزيد من اللامركزية والحريات السياسية أو أن تمهد الطريق لتنشيط الحياة الاقتصادية على مستوى البلاد، بل تعتبر هذه المحاولات تخريبا للمبادىء العليا التي تؤمن بها هذه المرجعية أو تتذرع بها للابقاء على مراكز قواها. فالسيد رفسنجاري الذي يعتبر من أثرياء المجتمع الإيراني هو أحد المستفيدين الكبار من استمرارية الوضع القائم في إيران، بل تمكن مع غيره من التلاعب بالدستور والقوانين لانتزاع مكان له ولسواه في قمة الهرم الحاكم بذريعة "صيانة مصالح النظام" على الرغم من انتهاء مدته الرئاسية منذ زمن بعيد.

أما في تركيا فإن الدور الهام للعسكر المتخمين في مجلس الأمن القومي هو الذي يعرقل الجهود من أجل تحقيق ديموقراطية ليبرالية في البلاد، حيث يعتبر العسكرأي خطوة باتجاه حل عادل للقضية الكردية خطرا يهدد أمن تركيا ويعرض البلاد إلى الانشطار والتمزق، وفي سوريا تمكنت الاقطاعية العسكرية التي تستغل النزعة الطائفية للأقلية الحاكمة والوشاح الحزبي القومي المتنعت للبعث العربي الاشتراكي من أجل إفشال أي محاولة تستهدف إخراج سوريا من العصرالجليدي للدكتاتورية المستبدة برقاب الشعب السوري.

إن النزاعات الدينية والمذهبية والاثنية والعشائرية والمناطقية لاتزال إلى جانب الدكتاتوريات العسكرية من أكبر العوائق على طريق إقامة أنظمة ديموقراطية حقيقية أو نظام فيدرالي على النمط السويسري، فالقوى السائدة لن تتخلى طوعا عن امتيازاتها التاريخية لصالح تكوين أو بناء نظام للأكثرية يعتمد على مؤسسات ديموقراطية وانتخابات وحريات سياسية وإعلامية.

بعد إسقاط نظام **صدام حسين** الدموي باستخدام القوة العسكرية المكثفة من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 ، وباتباع سياسة **"توحيش العدو"**(1) حسب رأي البروفيسور **دتليف يونكر** رئيس معهد **كورت اينغل هورت** للتاريخ الأمريكي ، فإن العراق يمر بمرحلة الشعور بهدر الكرامة الوطنية ويعاني من اختلال الأمن والفوضى الاقتصادية والعطالة التي طالت حياة الملايين والانهيار شبه التام للمؤسسات القائمة، إضافة إلى ضعف الوحدة الوطنية وقدرة الأجانب على خرق حدودها بسهولة، مما يعيد للأذهان وضع دول المحور وبخاصة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى... ولكن رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم كثيرا ب **"الأسباب الخلقية"** للحرب التي بحث عنها قبل الميلاد الحكيم الاغريقي **ثوكيديدس** لتبريرالحروب البيلوبونية، وأنها اقتدت بالمقولة العسكرية الشهيرة أثناء الحرب الفيتنامية:**"علينا تدميرالمدينة حتى نتمكن من انقاذها من براثن الغول"**، فإنها تجد نفسها ملزمة بتحقيق الديموقراطية والأمن للشعب العراقي، وخاصة بعد أن اكتشفت بأن **"قواعد حرب ما لا تعطي الحق لأحد في القيام بكل ما يمكن اعتباره ضروريا للانتصار."** على حد قول البروفيسور **ميخائيل فالتسر** من معهد الفلسفة السياسية (الدراسة المتقدمة) في برنيكتون الأمريكية، ذلك لأن العراق يشكل اليوم أهم ساحة شرق أوسطية للصراع بين أنصار الديموقراطية الليبرالية والدكتاتورية بمختلف وجوهها المعروفة، كما أن العراق يعتبر ساحة اختبار لمدى قدرة الديموقراطية على الصمود في وجه التحديات الكبيرة من نزاعات دينية ومذهبية واثنية وترد اقتصادي وارهاب و تخريب متعمد وبنى اجتماعية متخلفة تعرقل كل شكل من أشكال النموالاقتصادي والتحديث على مستوى النظام السياسي...

إن العراق سيشهد نهضة عمرانية ووثبة اقتصادية وتحديثا لنظامها السياسي – الاجتماعي القديم مثلما نهضت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة فإن احتمالات عودة النظام البعثي السادي إلى العراق باتت ضعيفة جدا، وإن الصراع الاثني بين أهل الجبل وأهل الرمل الذي أججه النظام البائد يكاد يخمد في ظل التطورات السريعة والايجابية التي يشهدها العالم والتواصل (التعارف) الجيد والمستمر بين قيادات الشعبين العربي والكردي وسائر الأقليات القومية والدينية الأخرى وسعيها الحثيث من أجل اقامة نظام ديموقراطي فيدرالي حديث.

www.arsivakurdi.org

وعلى الرغم من أن الطريق لبناء شرق أوسط ديموقراطي ليبرالي طويلة وشاقة، إلا أن نجاح العراق وأهله من عرب وعجم في التغلب على مشاكله الأمنية والاقتصادية والمذهبية والقومية – *وهذا مرهون بدعم سائر القوى المحبة للسلام والديموقراطية في العالم، وبخاصة في العالم العربي ودول الجوار* – سيؤهل العراق لأن يلعب دور القاطرة في النضال الكبير من أجل شرق أوسط ديموقراطي ليبرالي.

وعلى كل حال فإن الحديث عن دمقرطة الشرق الأوسط شيء وتحقيق ذلك شيء آخر، فهذا العمل الكبير يتطلب تضحيات عظيمة تقدمها سائرالأطراف والمجموعات المتشابكة المصالح، إلى جانب تسليح الأفراد والمنظمات الديموقراطية تسليحا شاملا بكافة وسائل الوعي الديموقراطي وتأهيلها وتغذيتها بالخبرات المكتسبة تاريخيا من مختلف التجارب الماضية والمتراكمة، وذلك في جو من التآلف السلمي الذي لابد وأن يتعرض لأزمات حادة بين الحين والحين، فالقضية أعقد من أن تحل بمجرد إصدار دساتير أو قوانين ديموقراطية أو بوصول حفنة من دعاة الديموقراطية إلى سدة الحكم في هذا البلد أو ذاك أو بحقن المنظمات العاملة من أجل الديموقراطية بالمال وسواه من الوسائل الأخرى. وعلى هذا الأساس يجب التفكير جديا ببناء نظام تربوي ديموقراطي في المنطقة يراعي الثوابت الحضارية لشعوب المنطقة وتحقيق نظام اقتصادي مؤهل لتحويل حياة الناس نحو الأفضل ومراقبة منظمة ودقيقة لكل خروقات الأنظمة السائدة لحقوق الإنسان بهدف صونها وحل المشاكل القومية والحدودية العالقة وكذلك المتعلقة بتوزيع الثروات في المنطقة حلا عادلا، لتثق هذه الشعوب في أن الداعين للديموقراطية الليبرالية في المنطقة وخارجها جادون في عملهم وملتزمون بمبادئهم قبل أن يطالبوا غيرهم بالجدية والالتزام.

---

zooming of the enemy (1)

○○○○

من المنتديات إلى الشارع

رودي جافشين

يتطلب من كل شعب ابتلي بنظام دكتاتوري أن يختار أحد طريقين للخلاص من هذا النظام، وهو:

- إما أن يسلك طريق الثورة الدامية التي تستند إلى القوة الضاربة لمقارعة الأجهزة القمعية وأدوات النظام المعادية للشعب ولتطلعات شرائحه السياسية، هذا الأسلوب التقليدي ظل سائدا إلى عهد قريب ولازال منتشرا في بعض مناطق العالم التي تشكل بؤرا ساخنة كما هو الحال في الشيشان حيث يواجه الثوار أعتى قوة عسكرية ببطولة فائقة .
- وإما أن يختار طريق النضال الديموقراطي المستند إلى قوة الخطاب السياسي السلمي الناقد لمساوىء الحكم الارهابي الشمولي، وطرح البديل الديموقراطي الواضح.

الرؤى بدلا من النهج الفاشي الذي يعتمد على عقلية الاستعلاء والاستبداد وقهر الشعب وتطلعاته السياسية كما كان في التشيلي والسودان والجزائر والعراق قبل سقوط البعث والدكتاتور دون أن يفيده مرتزقة البعث ومجرمي صدام وقتله الأبرياء..

وكذلك كما هو الحال في سوريا حيث يرزح الشعب بكافة قومياته وفئاته وأقلياته تحت ظل دكتاتورية تعتمد نفس الأساليب مضافا إليها إرهاب الدولة وحكم العائلات والمتطفلين والمرتزقة. فلا بد من خطاب سياسي موحد واضح الرؤيا، ديموقراطي المنهج، يلتف حوله جميع أطياف المعارضة السورية، وإعلان ثورة بيضاء ضد الحكم الدكتاتوري الفاشي لاستبداله بحكم ديموقراطي تعددي وطني وسياسي وثقافي وإزالة آثاره الأليمة المزرية التي أفرزها تجاه الشعب السوري بكافة فئاته السياسية والقومية والدينية وخاصة أبناء شعبنا الكردي بكردستان سوريا الذي عانى من تمييزعنصري ذي طابعين، الطابع القومي العنصري العربي العام والطابع الفاشي الناجم عن تركيبة الحكم التي تتنكر لوجود الشعب الكردي كثاني أكبر قومية في البلاد.

إن أمام الشعب السوري أن يسلك الطريق الثاني، طريق الثورة البيضاء كما حصل من قبل في رومانيا وقبيل الآن في جيورجيا حيث اندحرت الدكتاتورية أمام جموع الشعب الذي قادتها المعارضة بأسلوب ديموقراطي سلمي دون إراقة الدماء.

www.alsiwaldi.org

ورغم اختلاف بنية وطبيعة الحكم الفاشي الدكتاتوري في سوريا عن الحكم في جيورجيا فإنه يجب السير في هذا الطريق والاستمرار في إقامة الندوات التي اطلقتها المعارضة السورية في الداخل والخارج منذ فترة والتي تم إغلاقها وتشميعها بالشمع الأحمر من قبل أجهزة الحكم القمعية، وتطوير أسلوب هذه الندوات الضيقة إلى الاضرابات السلمية والاعتصامات الديموقراطية، فالمظاهرات الاحتجاجية والاضراب عن العمل والطعام هي طريق لاكراه الحكم على التغيير الديموقراطي رغما عنه خلال أقصر مدة زمنية دون إراقة دماء الشعب، بل بمواجهة تلك الأجهزة القمعية ومرتزقة السلطة بصدور أبناء الشعب وبجباههم، حيث سيؤدي ذلك حتما إلى شق صف الحكم وفرز المغرر بهم واستمالتهم إلى صف المعارضة الديموقراطية وتعرية المرتزقة وأزلام الحكم وشل قدراتهم لأنهم نمور من ورق وأفاع اصطناعية لا خوف منها كما لاحظناه من مرتزقة وفدائيي صدام المخلوع في الدولة المجاورة العراق وفي حزب البعث الذي لايختلف عنه في شيء حزب السلطة الحالية في سوريا.

خاص بكوردايتي
2004/1/24

القرارات الأمنية بمنع مغادرة المواطنين خارج القطر

عقوبة خارج القانون

"القائمة الثانية لأسماء الممنوعين من المغادرة"

تعتبر القرارات الأمنية التي تقضي بمنع مغادرة المواطنين خارج القطر، إحدى أوجه انتهاكات حقوق الإنسان السوري، والتي تأخذ شكل عقوبة اعتباطية لا تستند إلى نص قانوني أو حكم قضائي.

ولكافة الفروع الأمنية سلطة منع المواطن من المغادرة، إذ يصادف أن الشخص يمنع من أكثر من جهة أمنية،حتى إذا ألغت إحدى هذه الجهات المنع عنه، لا يستطيع المغادرة بسبب بقاء المنع من جهة أخرى.

وتشمل قرارات منع المغادرة الفئات التالية:

1- المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير المفرج عنهم.
2- الناشطين في الحقل العام .
3- مواطنين ليس لديهم أي نشاط عام.

بالنسبة للفئتين الأولى والثانية، يأخذ المنع من المغادرة أحد الأشكال التالية:

- الامتناع عن منح جواز سفر لطالبه.
- الامتناع عن تجديد جواز السفر بعد انتهاء مدة صلاحيته.
- المنع من المغادرة بشكل نهائي بموجب برقية من جهة المنع تعمم على مراكز الحدود.
- عدم المغادرة إلا بعد مراجعة فرع الأمن الذي صدر عنه المنع، والذي له مطلق الصلاحية بالموافقة على السفر أو عدم الموافقة.

أما بالنسبة للفئة الثالثة ، فغالبا تكون باستخدام نفوذ بعض الأشخاص الذين لديهم علاقة بالأجهزة الأمنية، كما هو الحال بالنسبة للعائلة التي ندرج أسماءها في جدولنا الملحق، والتي تم منعها من مغادرة القطر بسبب خلاف شخصي لأحد أفرادها مع شخص متنفذ على علاقة مع أحد الأجهزة.

علما أن القرارات الأمنية بمنع المغادرة لا تصدر كتابة، إنما تبلغ شفاها لصاحبها، أو عن طريق كتاب تكليف بالمراجعة للجهة الأمنية المعنية، وإلزامه بالعودة من مراكز الحدود دون بيان الأسباب.

ويمكن الحصول على بيان بقرار المنع ، بكتاب موجه من قبل جهة قضائية إلى دائرة الهجرة والجوازات، التي تعطي كتابا يتضمن جهة المنع وتاريخه بدون ذكر الأسباب أو المسوغات أو المستند القانوني له.

لقد تقدمت جمعية حقوق الانسان في سورية بعدد من الدعاوى القضائية إلى القضاء الإداري بهدف إلغاء قرارات منع المغادرة لبعض المواطنين , وحصلت حتى الآن على وقف تنفيذ لقرارين من القرارات المطلوب إلغاءها.

ومع ذلك لم يتم حتى الآن تنفيذ هذين القرارين القضائيين من قبل الجهة المدعى عليها ، وزارة الداخلية، في تجاهل للأحكام القضائية وجعلها في مرتبة أقل من مرتبة الأوامر والتعليمات الأمنية.

وإذ تؤكد الجمعية على حق جميع المواطنين بالحصول على جوازات سفر والمغادرة وفق إرادتهم، فإنها تعلن عن بدء حملتها لإلغاء قرارات منع المغادرة بنشر القائمة الأولية لأسماء المواطنين الذين طبقت عليهم هذه العقوبة الأمنية، وتجدد دعوتها لكل مواطن لم يحصل على جواز سفر أو منع من المغادرة بموجب قرار أمني، بتزويدنا باسمه، مع تأكيد استعدادنا لرفع دعاوى قضائية جديدة لإلغاء هذه القرارات المنافية للقانون .

وإن كنا نؤمن بسلوك طريق القضاء ، لمواجهة عسف الأجهزة الأمنية واستمرار انتهاكها للقوانين،فإننا نؤكد على ضرورة صدور قرار رسمي بمنع هذه الأجهزة من إصدار مثل هذه القرارات،وعدم الأخذ بها في حال صدورها، طالما لم تكن مستندة إلى قرار قضائي عادل.

جمعية حقوق الإنسان في سورية
دمشق ص.ب 794 – هاتف 2226066 – فاكس 2221614
hrassy@ lycos.com hrassy@ ureach.com

○○○○

المرفقات

قائمة بأسماء الممنوعين من المغادرة (رقم 1)
قائمة بأسماء الممنوعين من المغادرة (رقم 2)

www.arsivakurd.org